# أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية

إعداد الباحث

أحمد فتحي إسماعيل سليمان

**الملخص:**

تناولت الدراسة أثر التحفظ المحاسبى على درجة الافصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية مستخدماً المعايير المحاسبية المرتبطة بتحديد تأثير تطبيق التحفظ المحاسبي على عدالة ومصداقية القوائم المالية في ضوء حوكمة الشركات(مبدأ الإفصاح والشفافية)، وتحديد الأبعاد الإيجابية والسلبية للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية، ومحاولة إظهار الجوانب السلبية لتطبيق التحفظ المحاسبي على القوائم المالية من خلال استخدام مبدأ الإفصاح والشفافية فهذا المبدأ يتنافى مع التحفظ المحاسبي لأن وجود بعض العناصر في القوائم المالية تعد وفق تقديرات شخصية، وتكمن أهمية البحث للتحفظ المحاسبي (ايجابي- سلبي) في ضوء حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية)، وهو الأمر الذي دفع الباحث لمحاولة قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأداء المالي والمحاسبي الخاص بالقوائم المالية، وكذلك التوجه نحو التوسع أو التطبيق أو الإبقاء لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية وهناك جدلاً في الفكر المحاسبي بتأثير التحفظ المحاسبي على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، ويوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات لاختبار جدوى إلغاء التحفظ المحاسبي وتأثيره على جودة مخرجات التقرير المالي في البيئة المصرية، ويوصي الباحث بالاتجاه لإلغاء الاعتماد على التحفظ المحاسبي كسياسة وركيزة محاسبية أساسية عند إعداد التقرير المالي.

**Abstract:**

The study examined the effect of the accounting reservation on the degree of disclosure and transparency of the accounting information in the financial statements using the accounting standards related to determining the effect of application of the accounting reservation on the fairness and credibility of the financial statements in the light of corporate governance (disclosure and transparency principle), determining the positive and negative aspects of the accounting reserve on the financial statements, The negative effect of the application of the accounting reservation on the financial statements through the use of the principle of disclosure and transparency prompted the researcher to try to measure the effect of the accounting reservation on the quality The financial and accounting performance of the financial statements, as well as the trend towards expansion, application or retention of the application of accounting accounting policies when measuring accounting and disclosure in the financial statements. There is controversy in accounting thinking about the effect of the accounting reservation on the quality characteristics of the accounting information. The researcher recommends conducting further studies to test the feasibility of canceling the reservation. Accounting and its impact on the quality of the outputs of the financial report in the Egyptian environment, and recommends the researcher towards the abolition of reliance on the accounting reservation as a policy and the basis of accounting in the preparation of the financial report.

**أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة:**

تعمل المحاسبة علي تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل الأطرافالمختلفة ذات الصلة بالمنشأة، وهي محكومة في عملها هذا بالعديد من المبادئ والسياسات التي يطبقها المحاسب وتحدد خصائص تلك المعلومات الناتجة، وقد

انشغلت المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية ذات الصلة (مثل الهيئات المشرفة علي الأسواق المالية) في مناقشة تلك المبادئ والسياسات وتطويرها مما يؤدي إلي تقديم المعلومات الملائمة والأكثر منفعة لاحتياجات المستخدمين(يوسف، ٢٠١٢)، حيث أن التحفظ المحاسبي يعد من المفاهيم الأساسيةالتي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد باعتباره قيد على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد، كما يشير (Ballet al, 2000, pp.13) أنه يعد من ضمن المبادئ المحاسبية ذات التأثير الواضح في بيئة إعداد التقارير المالية، حيث أن جوهر الإفصاح والشفافية يكمن في تطبيق التحفظ المحاسبيوإعلان التقارير المالية في موعدها.

ويشير (حمدان، ٢٠١١، ص ٤١٥)إلىأن التحفظ المحاسبي يمثل جوهر الإفصاح والشفافية لأنه يثير تساؤلات حول جودة المعلومات المفصح عنها من قبل الإدارة فضلاً عن دوره في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحملة الأسهم، ولهذا فقد اهتم أصحاب المصالح بجودة الإفصاح وجودة التقارير المالية حيث كانت جودة التقارير ولا زالت الشغل الشاغل للعديد من الأطرافالتي تعتمد على هذه التقاريرفي اتخاذ قراراتها الاقتصادية، كما أشارأيضاً (حمدان، ٢٠١٢، ص٢٢) أن الحاجة للتحفظ المحاسبيفي التقارير المالية ارتبطت مع ظهور نظرية الوكالة، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارةإلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهمإلى مديرين محترفين لإدارة الشركة، وفى ضوء العلاقة التعاقدية (عقود الحوافز) بين المديرين والشركة اتجاه المديرين إلى تعظيم منافعهم الذاتية على حساب الملاك وأصحاب المصالح ومن ثم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها وزادت معها مشاكل الوكالة ولذالك أصبح التحفظ مؤشراً على مدى كفاءة الأسواق المالية الناشئة.

وفي هذا الإطار، بالرغم من الجدل الذي يثيره التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) بين مؤيد ومعارض، إلا انه يبقي احد المفاهيم والعناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية، ولهذا الأمرأهميته الخاصة في ظل تطورات بحثية وفكرية أفضت إلي قياس هذه الخاصية في إطار العملية البحثية المحاسبية المعاصرة في أسواق المال، إذ تعددت المقاييس التي قدمت للتحفظ المحاسبي، كما تعددت المجالات التي استخدمت فيها هذه المقاييس لبيان وتوضيح اثر هذا التحفظ ومسبباته ودوره في تحديد منفعة التقارير المالية واستخداماتهاالضريبية والتعاقدية والتنظيمية وغيرها.

خلال العقدين السابقين تنامت البحوثالمحاسبية في مجال التحفظ المحاسبي حيث يستخدم المحاسب التحفظ المحاسبي لمواجهة حالة عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة والحذر في المعلومات والبيانات عند إعداد القوائم المالية بحيث لاينتج عنها

تضخيم للدخل أو تقليل للمصروفات والالتزامات، وبصفة عامة فإن الباحث يعتقد أن هناك ثلاث أسئلة بحثية أساسية لبحوث التحفظ المحاسبي وهى:

السؤال الأول: لماذا تكون مجموعة من معايير المحاسبة المالية أكثر تحفظاً من مجموعة أخرى (معايير المحاسبة الأمريكية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية)؟

السؤال الثاني:لماذا تكون القوائم المالية في بيئة معينة أكثر تحفظا منها في بيئة أخرى؟

السؤال الثالث: لماذا تكون القوائم المالية التي تنتجها شركة أو شركات معينة في بيئة معينة للتقرير المالي أكثر تحفظاً من القوائم المالية التي تنتجها شركة أو شركات أخرى في نفس البيئة؟ وتفسير اختلاف درجات التحفظ فيما بين الشركات.

تظهر أهمية مبدأ التحفظ المحاسبي ودوره المؤثر في التطبيق المحاسبي من خلال ما قام به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عند تفسيره للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للقوائم المالية في البيان الثاني للمفاهيم (SFAC2,1980) حيث أوضح أن التحفظ المحاسبي يميل إلى استخدام التقدير الأقل تفاؤلاً فضلاً عن أخطاء القياس تكون في اتجاه تخفيض صافى الدخل وصافى الأصول وليس زيادتهما**(FASB,1980, p.36)** كما تبنا مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إطاره لإعداد وعرض القوائم المالية وجهت النظر الشائعة للتحفظ والتي من خلالها يتم الاعتراف الفوري لأي مصروف أو نقص في الأصول وتأجيل الاعتراف بأي أرباح أو زيادة في الأصول إلى أن يتم التأكد من تحققها **(IASB,1989,P.12 )**.

إلا أن الإطار المفاهيمى الحديث والذي يمثل عملاً مشترك بين المجلسين قد تضمن هيكل جديد للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية صدر ضمن البيان الثامن لمجلس معايير المحاسبة المالية**(FASB, SFAC,8,2010)**، حيث كان من ابرز ماورد به إسقاط التحفظ المحاسبي من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية نتيجة أن وجوده يؤدى إلى نوع من التحيز وهو ما يتعارض مع بعض الخصائص الأساسية الأخرى لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية والقابلية للمقارنة والتمثيل الصادق والعادل فضلاً عن انخفاض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

يشير (أبوالخير، ٢٠٠٨،ص ٧-٩) أنه مع تطور بيئة الأعمال وتزايد الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية في ظل نظرية الوكالة، زادت حدة التعارضات في المصالح بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة، واتسمت المعلومات المحاسبية

بعدم التماثلية بين مستخدمي التقارير المالية وهو ما أدى إلى اتجاه الإدارة لتطويع السياسات والتقديرات المحاسبية للتأثير في الأرباح المحاسبية المنشورة حسب استراتيجيات الإدارة وقت الإعلان عن الأرباح ولذلك يرى (عبدالفتاح، ٢٠٠٩، ص٢) أن صدق القوائم المالية وملائمة المعلومات المحاسبية التي تضمنها من أهم سمات جودة القوائم المالية بصفه خاصة والتقارير المالية بصفة عامة، حيث يعتمد المستثمرين في بورصة الأوراق المالية على هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ومن المتفق علية أن المعايير المحاسبية هي المسئولة عن تحديد ملامح الممارسة المحاسبية التي تطبق في أي دولة وذلك من خلال المجالات التي تقدمها المعايير لتطبيق الحكم المهني في حالات عدم التأكد وينعكس عدم التأكد في الشك والخوف من المستقبل على القائمين بإعداد القوائم المالية خاصة عند إعداد التقديرات المحاسبية والتي تعد البيئة الخصبة للممارسة التحفظ المحاسبي التقديرات المحاسبية والتي تعد البيئة الخصبة لممارسة التحفظ المحاسبي إلا أن هناك تفاوت ملحوظ في درجة التحفظ التي تنطوي عليها القوائم المالية للشركات المصرية.

وترتيبا على ما سبق تزايد الاهتمام بدراسة دوافع معدي القوائم المالية خاصة مع وجود تضارب بين معدي القوائم المالية وتضارب بين بعض هذه الدوافع أحيانا، حيث تمثل هذه الدوافع أسباب استمرار تطبيق التحفظ المحاسبي وزيادة الطلب علية من جانب مستخدمي القوائم المالية، حيث يعد التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب جميع الأطراف ذوى العلاقة بالتقرير المالي على اعتبار أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي نظرا إلى تأثيره الكبير على دلالة القوائم المالية ولذا تزايد الطلب على إعداد قوائم مالية أكثر تحفظا لمواجهة ممارسات عمليات إدارة الربح والتي تزايدت مؤخرا.

ومع وجود دوافع عديدة لاستمرار تطبيق التحفظ المحاسبي رغم جميع الانتقادات الموجهة له تتضح أهمية وضرورة قياس مستوى التحفظ المحاسبي وتحديد الدافع وراء تطبيقه في البيئة المصرية،كما أن قياس التحفظ المحاسبي مازال يمثل تحديا كبيرا أمام الباحثين في الآونة الأخيرة فقد تمثلت القضية الأساسية للدراسات المحاسبية المعاصرة في إيجاد مقياس لتقرير ما إذا كانت قيم عناصر المركز المالي متحفظة أم لا، خاصة مع وجود اتفاق في الدراسات السابقة على عدم صلاحية أي نموذج لقياس التحفظ المحاسبي بشكل عام فكل نموذج يحيط به بعض أوجه القصور فلا يوجد نموذج يستطيع قياس التحفظ المحاسبي الكلى بحيث يعبر عن كافة جوانب

التحفظ المحاسبي ولهذا أوصت جميع الدراسات المعاصرة بضرورة تطبيق أكثر من مقياس التحفظ المحاسبي على نفس العينة المستخدمة في القياس.

وترتيبا على ما سبق يرى الباحث أن مشكلة البحث تكمن في دراسة المفاهيم المختلفة للتحفظ المحاسبي والتقسيمات النوعية للتحفظ المحاسبي لتحديد ماهية التحفظ المحاسبي وهل يمكن اعتباره مبدأ من المبادئ التي تتضمنها النظرية المحاسبية أم هو من السياسات المحاسبية فعلى الرغم من أن التحفظ المحاسبي راسخا وعميقا في الممارسات المحاسبية إلا انه مازال مثيرا للجدل في كل من الفكر والممارسة المحاسبية حيث تؤثر ممارسة التحفظ المحاسبي على العديد من المبادئ والسياسات الأخرى وبالتالي يكون له تأثير واضح على خصائص التقرير المالي فالمعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية ما هي إلا انعكاس وتجسيد للمبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها.

وبالإضافة لما سبق يحاول الباحث دراسة الانتقادات التي وجهت للتحفظ مؤخرا والتي وصلت لحد المطالبة بعدم استمرار تطبيقه في الممارسة المحاسبية لمحاولة تفنيد خاصة وان التحفظ المحاسبي يعتبر من أهم آليات الحوكمة في الآونة الأخيرة وهذه النظرة الجدية للتحفظ المحاسبي تطرح عدة أسئلة مهمة منها:هل أسباب ممارسة التحفظ المحاسبي مازالت قائمة وكافية للدفاع عنه في مقابل الانتقادات التي يواجهها والتي من أهمها تعارضه مع حياد المعلومات وانه إحدى آليات التلاعب في القوائم المالية؟ ولذلك كان من الضروري دراسة دوافع التحفظ المحاسبي بشكل عام مع التركيز على القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

وانطلاقا مما يتقدم، يواجه الباحث في هذا المجال التساؤلات التالية:

١. هل توجد اختلافات جوهرية عند إعداد التقارير المالية بمعايير محاسبية معدة وفقا لمبادئ القواعد أو سياسات؟
٢. هل توجد مؤشرات للحكم على جودة القوائم والتقارير المالية المعدة وفقا لدرجة التحفظ المحاسبي المصاحبة لعملية إعداد التقرير المالي؟
٣. هل الاستمرار في تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي تزيد جودة التقرير المالي في ضوء العولمة الاقتصادية؟

وفي الحقيقة فإن مستند العملية النظامية في طلب التحفظ المحاسبي يكمن في شرعية الجهات النظامية والسند القانوني أو النظاميالذي تستند إليهفي ممارسة دورها، وعلى سبيل المثال مصدر السلطة لهيئة السوق المالية الأمريكية أو المصرية يأتي من القانون الذي ألقى على هذهالجهات مسئولية حماية المستثمرين، وأعطى القانون لهيئة السوق كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء مسئوليتها بما في ذلك إصدار معايير

محاسبية، أو توفير الغطاء لمجموعة معايير المحاسبة الصادرة عن أي جهة مهنية مفوضة في ذلك،وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB هو المعني بوضع معايير المحاسبة المقبولة للشركات الأمريكية، ومن ناحية أخرى فإن دولاً عديدة ومنها مصر تعتمد على معايير المحاسبة الدولية كمصدر أساسي للمعايير الوطنية المطبقة في هذه الدول وفق معايير المحاسبة الأمريكية أكثر تحديداً وتحفظاً من المعايير الدولية بسبب الالتزام القانوني والنظامي الناشئ عن كون مجلس معايير المحاسبة الأمريكية كيان وطني، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد اكتسب شرعيته من القبول العام العالمي دون إلزام وطني محدد، ومن هنا فإن كثير من الدول ومنها انجلترا ومصر واستراليا تعيد تصدير المعايير الدولية بعد الأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية والنظامية المحلية.

بالرغم من أن الغطاء القانوني والنظامي يدفع هيئات المعايير إلى مزيد من التحفظ، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بدأ في التخلي عن بعض تحفظه في إطار الخطة الإستراتيجية التي تهدف إلى التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ومما سبق يلخص الباحث المشكلة البحثية في الآتي:

١. يؤثر التحفظ المحاسبي على جودة القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.
٢. أن هناك بعض التعارض بين مبدأ التحفظ المحاسبي ومصداقية القوائم المالية.
٣. اهتمام جميع الدراسات الأكاديمية بإظهار الجوانب الايجابية فقط للتحفظ المحاسبي دون الجوانب السلبية.

**ثانياً: أهداف البحث:**

وبناءا على المقدمة ومشكلة البحث يستخلص الباحث الأهداف التالية للدراسة:

١. تحديد تأثير تطبيق التحفظ المحاسبي على عدالة ومصداقية القوائم المالية في ضوء حوكمة الشركات(مبدأ الإفصاح والشفافية).
٢. تحديد الإبعاد الايجابية والسلبية للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية.

**ثالثاً: أهمية البحث:**

ومن خلال المشكلة والأهداف يستخلص الباحث أهمية الدراسة فيما يلي:

١. **الأهمية العلمية:**

- التأصيل العلميللإطارالمحاسبيالحالي للتحفظ المحاسبي (ايجابي- سلبي)في ضوء حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية).
- عدم اهتمام أغلبية المعايير المحاسبية المصرية والدولية بإظهار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القياس والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، وهو الأمر

الذي دفع الباحث لمحاولة قياس أثر التحفظالمحاسبيعلى جودة الأداء الماليوالمحاسبي الخاص بالقوائم المالية، وكذا التوجه نحو التوسع أو التطبيق أو الإبقاء لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية.

**٢. الأهمية العملية:**

- محاولة إظهار الجوانب السلبية لتطبيق التحفظ المحاسبي على القوائم المالية من خلال استخدام مبدأ الإفصاح والشفافية فهذا المبدأ يتنافى مع التحفظ المحاسبيلأن وجود بعض العناصر في القوائم المالية تعد وفق تقديرات شخصية.

**رابعاً: فروض البحث:**

تتجسد فروض البحث فى ضوء مشكلة وأهداف وأهمية البحث فيما يلي:

**١.** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبيعلى عدالة ومصداقية التقارير المالية.

**٢.** لا يؤدى إلغاء التحفظ المحاسبي إلىتحسين جودة مخرجات الوظيفة المحاسبية.

**خامساً:منهج البحث:**

هذه الدراسة تعتبر من الدراسات المرتبطة بأثر التحفظ المحاسبيفي ضوء حوكمة الشركات على عدالة ومصداقية القوائم المالية في ظل المعايير المرتبطة، والذي يمثل محور اهتمام الباحثين علي المستوي الدولي خلال العقدين الماضيين ولكن بأسلوب مختلف وهو إظهار الجوانب السلبية وليس الايجابية.

أما من حيث النوع فيعتبر هذا البحث من البحوث الصياغية الوصفية التي تختبر فروضاً سببيه. حيث تم تحديد وصياغة الأبعاد والمشكلات المحاسبية المرتبطة بالتحفظ المحاسبي، ثم وصف متغيراته ومسبباته التي تتمثل في تأثير التحفظ المحاسبي علي محتوي التقرير المالي، وعدم كفاية المعلومات المحاسبية، وأخيراً قياس علاقات السبب والنتيجة عن الظاهرة ومتغيراتها المرتبطة بعدم وجود آليات لتطوير الأداء المالي والمحاسبي فيالتقارير المالية.

وفيما يتعلق بالمنهج المتبع لحل المشكلة البحثية لهذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث بشكل أساسي علي المنهج الاستقرائي الاستنباطي المختلط، وذلك من خلال إتباع الخطوات الرئيسية المحددة وفقاً لذلك المنهج والمتمثلة في: ملاحظة الظاهرة بالصورة التي تبدو عليها في الواقع، ثم محاولة توضيح المشكلات والأبعاد المحاسبية

المرتبطة بالتحفظ المحاسبي وتأثير ذلك على القوائم المالية، وتحديد أبعاده ومكوناته بصورة أكثر دقة من خلال الدراسات والنظريات العلمية المرتبطة بالتحفظ المحاسبي.

**سادساً: خطة البحث:**

- **الفصل الاول:** أثرالتحفظ المحاسبي علي الممارسات المحاسبية.
- **الفصل الثاني:**دور التحفظ المحاسبي في تحقيق جودة القياس والإفصاح المحاسبي
- **الفصل الثالث:**النتائج والتوصيات

## الفصل الاول
## أثرالتحفظ المحاسبي علي الممارسات المحاسبية.

**أولاً مفهوم التحفظ المحاسبي:**

يعد التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية التي أولي الفكرة المحاسبي لها اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية علي التقارير المالية المنشورة، وهو ما عبر عنه **( Ball, R., et al., 2000)** بقوله "أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والإفصاح عن القوائم المالية في موعدها."، ولعل هذا يرجع إلي فلسفة التحفظ المحاسبي والتي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالإنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالإنباء السيئة كخسائر**(مليجى، ٢٠١٤).**

وعلي الرغم من وجود اختلاف بين تعريفات التحفظ المحاسبي من جانب الجهات المهنية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية لكن المضمون واحد في كل هذه التعريفات و التأثير في الممارسة المحاسبية واحد.

كما انه لا يوجد تعريف موحد للتحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) فما زال يحظي بمجال واسع من الجدل البحثي، وهذا ما دعي الباحث لدراسة مفهوم التحفظ المحاسبي من اجل التعرف علي ماهية التحفظ المحاسبي ومكوناته (أنواعه).

كما أوضح International Accounting Standards Board (IASB) أن المفهوم العام للتحفظ هو توخي الحذر في الأحكام الشخصية اللازمة لإعداد التقديرات التي تضمنها القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنيه قيم الالتزامات والخسائر ( Wang, 2008, p9).

ويرى الباحث أنه على الرغم من وجود اختلاف بين تعريفات التحفظ المحاسبي من جانب الجهات المهنية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية لكن المضمون واحد في كل هذه التعريفات وهو أن وجود التحفظ المحاسبي ضرورة حتمية لمواجهة حالة عدم التأكد المحيطة بالمنشاة بشرط ألا يكون ذلك مبررا لتكوين احتياطيات سرية.

لقد بدأ المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي بوجهة النظر التي قدمها( Basu, 1997, p.7) معتمداً على منظور القيم السوقية، والذي مثل حجر الأساس لمعظم الدراسات المعاصرة، حيث يستند هذا المفهوم إلى المحتوى المعلوماتى لكل من الأرباح والقيم السوقية للأسهم في قياس درجة التحفظ المحاسبي، وقد فسر( Basu, 1997) التحفظ بأنه "اتجاه المحاسبين إلى طلب درجه عالية من التحقق للاعتراف بالمكاسب كمؤشر للأخبار السارة مقارنه بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالخسائر كمؤشر للأخبار الغير سارة.

وفى ضوء ما سبق فان الباحث يخلص من خلال استعراض المفهوم التقليدي والمعاصر للتحفظ المحاسبي إلى ما يلي:

١. لا يزال الفكر المحاسبي يقر بعدم وجود تعريف رسمي للتحفظ المحاسبي متفق عليه وصادر عن منظمات مهنية أو أكاديمية.
٢. لا يوجد اختلاف جوهري بين المفهوم التقليدي والمعاصر للتحفظ المحاسبي حيث أن كلاهما يتبنى النظرة المتشائمة عند الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية لتقدير الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.
٣. أن الهدف من التحفظ المحاسبي هو الاتجاه إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافى الأصول دون مبالغه مقارنة بقيمتها السوقية.
٤. أن التحفظ المحاسبي يعد من المفاهيم التي تمثل جوهر بناء القواعد وسياسات المحاسبية التي تتضمنها المعايير المحاسبية وذلك في ضوء ما أصدرته المنظمات المهنية المعنية بإعداد ووضع المعايير (IASB, FASB).

**و بناءا علي كل ما سبق يري الباحث** انه يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه يعني الاختيار بين الأساليب والإجراءات المحاسبية المتعارف عليه ما يؤدي إلي تدنيه الأرباح التي يعلن عنها من خلال الاعتراف البطئ بالأرباح المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الأصول بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة لعكس احتمالات عدم التأكد المحيطة بأنشطة المنشأة.

**ثانياً: تبويبات التحفظ المحاسبي:**

سوف يتم توضيح هذه التقسيمات أو يمكن تسميته بأنواع التحفظ المحاسبي كالأتي:

**قدمت دراسة (جنيدي،٢٠٠٤، ص ٦٨)** العديد من التقسيمات النوعية في التحفظ المحاسبي وهى:

**أولاً: تبويب التحفظ من حيث الإلزام إلى التحفظ الاختياري والإجباري (الالزامى) :**

١. يتمثل **التحفظ الاختياري** في الاختيارات التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف إدارية خاصة مثل اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تحافظ على الاتجاه العام لإرباح المنشأة وعدم تخفيضها،ومن هذه السياسات على سبيل المثال اختيار طريقة الإهلاك المتناقص والتي تؤدى إلى ارتفاع أقساط الإهلاك في السنوات الأولى من العمر الأصلي بدلا من طريقه القسط الثابت.

٢. يتمثل **التحفظ الإجباري** (الالزامى) في الاختيارات الإلزامية التي تفرض نتيجة قرار خارجي عن المنشأة كالمعايير التي تصدرها الجهات المهنية المنوط بها ووضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة ولجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة.

**ثانياً: تبويب التحفظ من حيث الاستمرارية إلى دائم ومعقد:**

١. يتمثل **التحفظ الدائم** في اختيارات الإدارة التي تتم بصورة دائمة خلال الزمن وتشمل في الغالب التحفظات الإجبارية التي تقرضها المعايير المحاسبية، فعلى سبيل المثال يقتضى المعيار المصري رقم(٣١) اضمحلال الأصول- الفقرة (١٠) انه بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشر لاضمحلال القيمة.

٢. يتمثل **التحفظ المؤقت** في اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها وتغيرها باختلاف المواقف والقرارات المطلوب اتخاذها بهدف تحقيق أهداف محددة في فتره معينة، فعلى سبيل المثال تقييم المخزون السلعي بطريقة الوارد أخيرا صادر أولا في حالات الارتفاع المستمر للأسعار والتي تؤدى إلى تخفيض قيمة مخزون أخر المدة وزيادة تكاليف الإنتاج.

**ثالثاً: تبويب التحفظ من حيث الشمول كلى وجزئي:**

١. يتمثل **التحفظ الكلى** في اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر والتزامات وأصول بهدف جعل النظام المحاسبي أكثر تحفظا فعلى سبيل المثال أوضح المعيار المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة في الفقرة(٧٥) أنه بعد أن تم الاعتراف المبدئي بالأصل غير الملموس يتم إثبات الأصل غير الملموس بالمبلغ المعاد تقييمه وهو القيمة العادلة في تاريخ التقييم

مخصوما منها أي مجمع استهلاك لاحق أو أي خسائر مجمعة ناتجة عن اضمحلال القيمة.

٢. تمثل **التحفظ الجزئي** في اختيارات محددة لعناصر محدودة والتي يمكن تعديل قيمتها أو تقديرها بما يحقق أهداف جزئية وتوجد أمثله كثيرة لمثل هذه الاختيارات ومنها القرارات الإدارية التي تناسب الموقف مثل تخصيص التكلفة وصافى العائدات ورسملة أو إنفاق بعض أنواع التكاليف مثل نفقات الإعلان والصيانة في أوقات معينة للتأثير على صافى الربح.

**رابعاً: تبويب التحفظ من حيث المستوى إلى أقصى وأدنى مستوى:**

١. يتمثل **التحفظ لأقصى مستوى** في اختيارات الإدارة التي تصل إلى أقصى مستوى لزيادة الخسائر أو لتخفيض الأرباح لأدنى حد ممكن لتحقيق دوافع إدارية معينة فعلى سبيل المثال يقتضى المعيار المصري رقم (١١) المتعلق بالإيراد بأنه يتم الاعتراف بالإيراد (مبدأ تحقق الإيراد) عندما يكون هناك توقعاً كافياً بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة، ويرى الباحث أن متطلبات الاعتراف بالإيراد التي أوضحها المعيار تقتضى مستوى مرتفع من التحفظ حيث لا يتم الاعتراف بالإيراد المتولد واستبعاد الأرباح القابلة للتحقق وذلك على عكس الوضع بالنسبة للخسائر والنفقات المحتملة التي يتم الاعتراف بها فورا.

٢. يتمثل **التحفظ لأدنى مستوى** في اختيار سياسة التحفظ العادية التي لا تؤثر على نتائج أعمال المنشأة من فترة لأخرى وليس لها أهداف محددة سوى الالتزام بسياسة إدارية وطريقة تقييم واحدة، فعلى سبيل المثال أوضح المعيار المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء في الفقرة (١٠) أنه في حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف أخر يكون على الإدارة أن تتخذ ما تراه لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدى إلى معلومات تتسم بأنها مناسبة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ويمكن الاعتماد عليها حيث أنها تجعل القوائم المالية محايدة وتعبر بدرجة موثوق بها عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

ويرى **الباحث**أن الفقرة توضح أن السياسة المحاسبية التي تختارها الإدارة في مثل هذه المواقف يجب أن تكون المعلومات الناتجة عنها متحفظة ومحايدة في نفس الوقت مما يعنى مستوى معتدل وربما يكون منخفض من التحفظ المحاسبي.

**وفي نهاية هذا المبحث يلخص الباحث مما سبق إلى:**

١. الاختلاف بين المفاهيم السابقة يرجع إلى تركيز البعض على تعريف مفهوم التحفظ المحاسبي والبعض الأخر يركز على تعريف مفهوم الحيطة والحذر.
٢. لا يوجد تعريف موحد للتحفظ المحاسبي في كلا من الإصدارات المحاسبية الصادرة عن الجهات المهنية وفى الدراسات الأكاديمية، حيث لا توجد صياغة موحدة للتوصيف القاموسي للتحفظ المحاسبي على الرغم من عدم وجود اختلاف بينهم في المضمون بالإضافة إلى عدم وجود خلاف بينهم حول الدور الجوهري في الممارسة المحاسبية.
٣. ركز تعريف FASBعلى إن الهدف من التحفظ المحاسبي حيث أوضح أن التحفظ المحاسبي يبنى على قاعدة مؤداها تأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى أن يتوافر الدليل الكافي لتبرير الاعتراف بها، أما التعريف IASB ركز على إن درجه التحفظ المحاسبي تتوقف على درجة القائم بإعداد التقديرات المحاسبية بشرط الاعتدال والحذر عند أعداد هذه التقديرات المحاسبية وبالتالي التحفظ المحاسبي ليس مبررا لتكوين احتياطيات سرية أي أنه لا يهدر حيادية القوائم المالية بالعكس يجعل المنشأة في الجانب الاحوط.
٤. الاختلاف بين المفاهيم السابقة يرجع إلى تركيز البعض على تعريف مفهوم التحفظ المحاسبي والبعض الأخر يركز على مفهوم الحيطة والحذر فعلى الرغم من اختلاف المصطلحين من الناحية اللغوية لكن مضمون كل منهما واحد والتأثير في الممارسة المحاسبية واحد، فالحيطة والحذر يمكن تقسيمه إلى شقين الأول الاحتياط من الخسائر المحتملة في المستقبل والاعتراف بها سواء حدثت فعلا أو لا والشق الثاني الحذر من الاعتراف بأي مكاسب محتملة في المستقبل بحيث لا يتم الاعتراف بها إلا عند تحققها وهذا لا يختلف عند التحفظ المحاسبي.
٥. السبب الرئيسي لسوء الفهم الذي يواجه التحفظ المحاسبي الاعتقاد بان كل ما يفعله التحفظ المحاسبي أن يساعد المحاسب على تقدير صافى الأصول وصافى الدخل بأقل من قيمتهما وبالتالي ينظر إلى التحفظ المحاسبي على أنه التحيز المحاسبي تجاه تخفيض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، ويرى الباحث أن هذا الرأي فيه بخس لدور التحفظ الجوهري في الممارسة المحاسبية فهذا التخفيض لا يتم إلا في ظروف محددة وهى عدم التأكد بشأن أعمال المنشأة في المستقبل وبالتالي التحفظ المحاسبي بمثابة شك صحي

ضروري في مثل هذه الظروف، بمعنى أخر يمكن اعتبار أن التحفظ المحاسبي بمثابة رد الفعل الطبيعي في ظل ظروف عدم التأكد.

٦. على الرغم من الاختلاف بين التعريفات السابقة إلا أنها متفقة في شئ واحد هو وجود درجات متفاوتة من التحفظ المحاسبي بسبب الحرية المتاحة أمام الإدارة في الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية مستغلة بذلك مرونة المعايير المحاسبية ويعد هذا التفاوت في درجة التحفظ المحاسبي لذلك يرى الباحث أنه من اجل تحقيق القابلية للمقارنة بالنسبة للقوائم المالية يجب قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

٧. يعتبر أقدم تعريف للتحفظ المحاسبي أنه على المحاسب أن يتوقع تحقق كل الخسائر ولا يتوقع تحقق الأرباح، ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي له دور أكثر أهمية من ذلك بكثير في الممارسة المحاسبية في الوقت الحالي فالتحفظ المحاسبي عندما يطبق بصورة صحيحة يرشد المحاسب في المواقف الصعبة والتي تتمثل في ظروف عدم التأكد وعند الاختيار من بين بدائل الطرق المحاسبية.

٨. كلمة الشرطية في التحفظ المشروط ترجع إلى إلزام المعايير المحاسبية بهذا النوع من التحفظ بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المتقلبة وعم التأكد والتي جعلت المحاسبين بالفطرة يأخذوا الجانب الاحوط والأقل تفاؤلا عند القياس والإفصاح المحاسبي خوفا من توزيع أرباح صورية على المساهمين أي انه تحفظ حتمي وغريزي، أما التحفظ غير المشروط فيرجع إلى الرغبة في تخفيض صافى الأصول أي انه يتوقف على رغبة الإدارة في التأثير على الإرباح، فالتحفظ غير المشروط مستقل عن وقوع أحداث وينتج عن اختيار البدائل المحاسبية التي تؤدى إلى تدنيه قيم صافى الأصول، ولذلك يرى الباحث أن هذا النوع من التحفظ هو السبب الرئيسي في توجيه الانتقادات للتحفظ والتي سيتم عرضها بالتفصيل في الفصل الثاني.

٩. أن التبويبات العديدة التي قدمتها الدراسات السابقة للتحفظ المحاسبي وان كانت تبدو متباينة من حيث مسميات هذه التبويبات إلا أنها تعتبر مسميات مترادفة من حيث المضمون، حيث يتفق مضمون التحفظ المشروط مع مضمون التحفظ الإلزامي بالإضافة إلى وجود ترادف بين مضمون التحفظ غير المشروط مع مضمون التحفظ الاختياري.

١٠. يري **الباحث** أن وجود نوعين من التحفظ لا يعني أنهما منفصلين في الممارسة المحاسبية فالشركات تري أن كلا النوعين مكملين لبعضهما البعض

في تحقيق أغراض التقرير المالي حتى لو كانت العلاقة بينهما سلبية فكلا النوعين من التحفظ المشروط وغير المشروط يتم ممارستهما عند تطبيق المعايير المحاسبية الملزمة والتي تعطي فرصة الاختيار من بين البدائل المحاسبية وإعداد بعض التقديرات المحاسبية وهذا يعني أن التحفظ الكلي أو التحفظ لأقصي مستوي هو محصلة ممارسة التحفظ المشروط وغير المشروط والتفاعل بينهما.

١١. وبناءا على ما سبق يرى الباحث أن أفضل المصطلحات لتسمية أنواع التحفظ المحاسبي (التبويبات النوعية) هي تحفظ الأرباح وتحفظ المركز المالي لان هذه المسميات توضح تأثير كل نوع مباشرة دون شرح، ولهذا يؤيد الباحث ما ذهب إليه البعض من تبويب التحفظ المحاسبي إلى تحفظ مشروط (تحفظ الأرباح) وتحفظ غير مشروط (تحفظ المركز المالي).

## الفصل الثاني
## دور التحفظ المحاسبي في تحقيق جودة القياس والإفصاح المحاسبي

مصطلح الجودة بشكل عام يعنى صلاحية الشئ من الغرض الذي أعد من أجلة، كما أن جودة التقرير المالي ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها(الصباغ، ٢٠٠٣، ص٢) وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية بدورها، أما المعايير المهنية فتتمثل في الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب سلوك المهنة وأخيراً أن المعايير الفنية تتضمن الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية(صالح، ٢٠١٠، ص٣٩٣).

أولاً: المداخل المتبعة لقياس التحفظ المحاسبي:

من أهم النتائج التي أكدتها الدراسات السابقة في مجال التحفظ والسابق عرضها أنه يوجد تفاوت ملحوظ فئ مستوى التحفظ المحاسبي التي تنطوي عليها القوائم المالية للشركات التي تنتمي لنفس الدولة وذلك لأسباب عديدة أهمها المرونة التي تتميز بها المعايير المحاسبية والتي إتاحة الفرحة لإدارة الشركات للتأثير على مستوى الأرباح مما يؤثر على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي، وعلى الجانب

الآخر هناك سبب رئيسا أخر لوجود هذا التفاوت في مستوى التحفظ يتمثل في اختلاف دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي.

وترتيبا على ما سبق ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في الشركات في البيئة المصرية حتى يمكن تفسير اختلاف مستوى تطبيق التحفظ فيما بين الشركات في البيئة المصرية حيث لا تعد ملاحظة وجود فوارق بين القيم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في أعداد تلك القوائم لهذه الشركات مقياس مقبولاً لظواهر معينة مثل مستوى التحفظ المطبق في القوائم ولذلك يتمثل الهدف الأساسي للباحث في اختيار أسلوب القياس الملائم للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية وتطويره بحيث يلائم هذا المقياس بيانات القوائم المالية والتشريعات والقوانين المنظمة لبيئة الأعمال المصرية حتى يمكن تفسير أسباب اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المصرية وتحديد الدوافع وراء ممارسة التحفظ المحاسبي وتحديد مكونات التحفظ المحاسب (المشروط- غير المشروط) لإيضاح المكون الذي يستجيب له النظام المحاسبي في البيئة المصرية.

وتحقيقا لهذا الهدف يتم فيما يلي دراسة نماذج قياس التحفظ المحاسبي والتي قدمها الفكر المحاسبي والتي تختلف فيما بينها من حيث النموذج المستخدم في القياس وكذلك في مستوى قياس التحفظ المحاسبي فبالرغم من الاختلاف بين هذه الدراسات إلا انه يمكن تصنيف هذه النماذج المختلفة وفقاً للمداخل المتبعة في قياس التحفظ المحاسب إلى:

**١- نماذج قياس تركز على الأرباح وعائدات الأسهم (سعد الدين، ٢٠١٤):**

تستند هذه النماذج إلي العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعائدات الأسهم وتتضمن مقياسين هما:

**أ- نموذج التوقيت غير المتماثل لقياس مكونات الربح:**

يعد **(Basu, 1997)** أول من قدم هذا النموذج الذي يعتمد علي سرعة استجابة الربح المحاسبي للأخبار غير السارة مقارنة بالأخبار السارة تجريبياً وقد صاغ (Basu) معادلة انحدار تتضمن الربح المحاسبي كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغيرات مستقلة مع اعتبار العوائد الموجبة للأسهم كبديل للأخبار السارة والسالبة كبديل للأخبار غير السارة، وكلما زادت درجة التباين في الاعتراف، كلما تدلت قيمة صافي الأصول، وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا النموذج مثل **( Ismail and Elbolok, 2011, Watts and Zuo, 2012)**.

**ب-نموذج درجة التحفظ (C- score) :**

اقترحت دراسة **(Khan and Watts, 2009)** تعديل نموذج (Basu) بإضافة بعض خصائص الشركات مثل الحجم وسعر السوق الي التكلفة (MTB) والرافعة المالية لا يمكن استخدامه عند قياس التحفظ علي مستوي المشاهدة (الشركة/ سنة)، كما يسعي C-scoreإلي التغلب علي مشكلة التباين والنتائج عند قياس التحفظ الشرطي للشركات لسلسلة زمنية طويلة وفي التحميل القطاعي، وقد طبقت بعض الدراسات هذا النموذج مثل **( Chen and Hsu, 2013, Francis et al., 2013, Kim et al., 2013)**.

**٢- نموذج يستند إلي القيمة السوقية (سعد الدين، ٢٠١٤ ):**

يستند هذا النموذج إلي إن الأثر المتجمع للتحفظ المحاسبي يتضح عند زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلي قيمته الدفترية (MTB) عن الواحد الصحيح، وتعتبر دراسة **(Beaver and Ryan, 2000)** أول من استخدم هذه النسبة، كما فسر هذه النتيجة بسبب عدم الاعتراف ببعض الأصول أو تقليلها ناقل من قيمتها الفعلية نتيجة تطبيق السياسات المتحفظة، بالإضافة إلي تحيز الاعتراف المحاسبي بالمكاسب وتأخره فيما يخص الخسائر، ويعد اتجاه نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية نحو الارتفاع مؤشراً علي زيادة درجة التحفظ، بينما يدل انخفاض هذه النسبة إلي تدني درجة التحفظ بالقوائم المالية وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا النموذج ومنها علي سبيل المثال **(Beatty et al., 2008, Artiachand Clarkson, 2013)**.

**٣- نموذج يعتمد علي الاستحقاقات (سعدالدين، ٢٠١٤):**

قدمت دراسة **(Givoly and Hayn, 2000)** مقياساً للتحفظ يعتمد علي الاستحقاقات حيث يؤدي التحفظ إلي انخفاض الربح المحاسبي علي أساس الاستحقاق عن صافي التدفقات الناتجة عن العمليات التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية بسبب خفض التحفظ المحاسبي للأرباح المتراكمة عبر السنوات المالية، ويشير استمرار ظهور الاستحقاقات السالبة لفترة زمنية طويلة إلياتباع سياسات متحفظة تؤدي إلي خفض الأرباح المعلنة، بينما تظل التدفقات النقدية مستمرة بسبب وجود أرباح جيدة غير معترف بها، وقد استخدم هذا النموذج بعض الدراسات مثل **( Ahmed et al., 2002, Xu et al., 2012, Gao, 2013)**.

هذا ويفضل **الباحث** استخدام نموذج القيمة السوقية لحق الملكية عند قياس درجة التحفظ المحاسبي لشيوع استخدامه في العديد من الدراسات السابقة، بالإضافة إلي الأسباب التالية:

١. قابلية النموذج للتطبيق العملي وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية لحق الملكية بالقوائم المالية المنشورة (وتضم رأس المال المدفوع والأرباح المحجوزة بعد استبعاد أسهم الخزينة) والقيمة السوقية (عدد الأسهم المتداولة مضروباً في سعر أقفال السهم في نهاية العام).
٢. تعكس مكونات النموذج التحيز المحاسبي عند الاعتراف بالمكاسب والخسائر ومدي الاستمرارية في انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية.
٣. يستند نموذج (Basu) علي فرضية كفاءة سوق المال حيث يفترض أن تجسد أسعار الأسهم الأخبار السارة وغير السارة، الأمر الذي قد لا يتوافر في الأسواق المالية الناشئة مثل السوق المصرية.
٤. سوف يستفيد الباحث أيضاً من المتغيرات الرقابية الواردة في نموذج التحفظ (C-socre) عند صياغة النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية.

**التحفظ كأحد آليات الحوكمة:**

يزداد التوجه نحو التقرير المالي المتحفظ في الشركات ضعيفة الاتزان بقواعد الحوكمة **(Francis et al., 2013)** حيث يحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ويزيد من الإفصاح والشفافية لتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة لكافة المستخدمين، كما تدفع قواعد حوكمة الشركات نحو التقرير المالي المتحفظ ويؤكد هذه النتيجة العديد من الدراسات السابقة حيث وجدت دراسة **(كساب، ٢٠١١)** علاقة ايجابية طردية بين نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين ودرجة التحفظ المحاسبي بالتقرير المالي وأكدت دراسات **(عبيد، ٢٠١٠)**، **( Ramaligegowda and Yu, 2011)**أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية في هيكل ملكية الشركات يؤدي إلي زيادة درجة التحفظ المحاسبي نظراً للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات ضمن حوكمة الشركات وفي الرقابة علي سلوك الإدارة التنفيذية.

ويعتقد **الباحث** أن التحفظ المحاسبي يمثل احد الآليات البديلة التي تسعي إلي حماية وضمان حقوق المستثمرين والفئات ذات المصلحة

**ثانياً: ملامح الممارسات المحاسبية المصرية في مجال التحفظ المحاسبي:**

يعد التحفظ المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي حازت على جدل واسع وكأن لها الأثر البالغ في الفكر المحاسبي والممارسات المحاسبية، بل عد التحفظ المحاسبي أيضا من ابرز المبادئ المحاسبية التي أثرت بشكل واضح في القياس المحاسبي( **Sterling, 1970, p.256**)، حيث مثل التحفظ المحاسبي أحد أهم المفاهيم الأساسية أحد المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة، باعتباره قيداً على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد.

لقد حاز مبدأ التحفظ المحاسبي على انتشار واسع حيث عرف لفترة طويلة كأحد الملامح الرئيسية لجودة المقاييس المحاسبية بهدف دعم دور المحاسبة في إعداد التقارير المالية **(Staubus, 1985, p.65)**، وقد أطلق البعض على التحفظ المحاسبي العديد من المصطلحات فمنهم من أطلق عليهم مبدأ (**الحيالى، ٢٠٠٧، ص٨٧**)وأطلق عليه البعض محدد (**لطفي، ٢٠٠٦، ص٢٩١**) وأخر أطلق عليه سياسة (**العوام ،٢٠١١، ص ٣٩**) ومنهم من جعله منهج (**العادلي، العظمة،١٩٨٦**)، ولم يختلف فقط الباحثين في تسمية التحفظ المحاسبي اصطلاحاً باعتباره احد أهم المفاهيم المكونة للإطار العام لهيكل نظرية المحاسبة بل لم يتفقوا على مفهوم موحد للتحفظ المحاسبي ومن هنا تباينت محاولات تعريفه على الرغم من أثره البالغ على مضمون معايير المحاسبة والممارسات العملية لأغراض إعداد التقارير المالية.

تضمن المشروع المشترك بين (FASB) و(IASB) لتطوير معايير التقارير المالية معارضة صريحة للتحفظ المحاسبي **(IASB, 2008)**، مما حد بمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي**(FASB, 2010)**إلي حذفه من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بدعوى انه خاصية غير مرغوب في توافرها للمعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ونظراً لتعارضه مع خاصية الحياد وما يحدثه من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في المنشأة، وأنه مازال هناك توجه لدي واضعي المعايير المحاسبية نحو التمسك بالتحفظ المحاسبي بالرغم من التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي(**سعدالدين، ٢٠١٤**).

يتم أعداد القوائم المالية بناءً على المعايير المحاسبية حيث تتم عملية القياس والإفصاح المحاسبي لأعداد القوائم المالية من خلال التطبيق العملي للمعايير المحاسبية،فالمعايير المحاسبية هي المسئولة عن تحديد ملامح الممارسة المحاسبية التي تنطبق في أي دولة وذلك من خلال المجالات التي تقدمها المعايير لتطبيق الحكم المهني، فإذا كان عدم التأكد هو الصفة العامة لبيئة الأعمال يكون من الطبيعي الشك والخوف من المستقبل لدى القائمين بإعداد القوائم المالية خاصة عند تطبيق الحكم

المهني لإعداد التقديرات المحاسبية والتي تعد البيئة الخصبة لتطبيق التحفظ المحاسبي،ولهذا يختلف مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي من فترة لأخرى ومن شركة لأخرى ومن دولة لأخرى ويرجع هذا الاختلاف في مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي إلى مدى أتساع أو ضيق مجالات تطبيق الحكم المهني التي تسمح بها المعايير المحاسبية، والتي تبين مدى انعكاس مفهوم التحفظ المحاسبي على المعالجة المحاسبية والتي تتطلب تطبيق الحكم المهني والتي تقدم للقائمين بأعداد القوائم المالية العديد من البدائل المحاسبية التي يتم الاختيار من بينها والتي تسمح بمستويات متفاوتة من التحفظ المحاسبي(**ابونصار، حميدات، ٢٠١٣**).

ويرى **الباحث** أن استجابة الهيئات التنظيمية والمؤسسية المعنية بتنظيم الممارسات المحاسبية للضغوط السياسية والاجتماعية من شانها أن تؤثر على تبنى تلك التنظيمات للسياسات المحاسبية المتحفظة عند أعدادها لمعايير المحاسبية، حيث انه تساهم بشكل رئيسي كأحد الآليات التي تحمى مصالح المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام من التصرفات الانتهازية لإدارة الشركات، وهو ما يعطى تنبيه بضرورة التوسع في الدراسات الميدانية التي تتناول تحديد مستوى تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على تدنى سياسات التحفظ المحاسبي بهدف حماية المستثمرين، حيث أن هذه الدراسات يمكن من خلالها التوصل إلى مصدر وقوة وتأثير تلك العوامل ودورها في تدنى التحفظ المحاسبي بما يدعم مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم.

**تعارض التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والفروض المحاسبية**

| المبدأ & الفرض المحاسبي | أسباب التعارض مع التحفظ المحاسبي |
|---|---|
| فرض الدورية | **يتعارض فرض الدورية في المحاسبة مع التحفظ المحاسبي من حيث ضرورة التحديد الدقيق لقيمة صافى الدخل، وذلك نتيجة أن التمسك بوجهة النظر المتشائمة عند تقدير صافى الأصول وصافى الدخل قد يضر بمصالح المستثمرين من فترة دون الأخرى، فهو يخفض أرباح الملاك الحاليين في الدورة المحاسبية الحالية لحساب الملاك المرتقبين خلال الدورات المحاسبية التالية، كما وانه يترتب عليه صعوبة الاعتماد على ربح الفترة الحالية في التنبؤ بالربح في الفترات القادمة ومن ثم تنخفض جودة الربح المحاسبي المنشور بالقوائم المالية.** |
| مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات | **أن الاعتراف بالخسائر المتوقع هو أعباء الفترات المستقبلية للفترة الحالية بقائمة الدخل سيؤدى إلى إظهار الأرباح بشكل يخالف الحقيقة، حيث تنخفض الأرباح الحالية متأثرة بالخسائر المتوقعة في حين تزداد الأرباح المستقبلية نتيجة استبعاد عبء الخسائر السابق تحميلها.** |

| | |
|---|---|
| **مبدأ الثبات والقابلية للمقارنة** | **أن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة والتي تأخذ بالخسائر المتوقعة في الفترة الحالية عند حساب صافى الدخل، يؤثر على دلالة النتائج المالية من حيث موضوعية النتائج أو المعلومات المحاسبية الناتجة من النظام المحاسبي لتلك الفترة والفترات التالية التي تخصها تلك الخسائر.** |

## الفصل الثالث
## النتائج والتوصيات

**أولاً: النتائج:**

١. هناك اختلاف في الفكر المحاسبي حول مفهوم وتقسيمات التحفظ المحاسبي مما جعل منه موضوعاً حيوياً إلى وقتنا الحالي.
٢. يعتبر التحفظ المحاسبي من الأسس والركائز الأساسية التي يعتمد عليها المحاسبين عند إعداد التقرير المالي.
٣. وفقا لاختبار الفرض الأول: هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على عدالة ومصداقية التقرير المالي من وجهة نظر جميع فئات الدراسة.
٤. وفقاً لاختبار الفرض الثاني: هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على أوجه الإفصاح والشفافية في التقرير المالي من وجهة نظر جميع فئات الدراسة.
٥. وفقاً لاختبار الفرض الثالث: يؤدي إلغاء التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة مخرجات الوظيفة المحاسبية من وجهة نظر جميع فئات الدراسة.
٦. أن حوكمة الشركات تلعب دور كبير في درجة تطبيق ممارسات وسياسات التحفظ المحاسبي.
٧. أن الأزمات المالية العالمية المتلاحقة أدت إلى زيادة استخدام سياسات وممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية.
٨. هناك جدلاً في الفكر المحاسبي تأثير التحفظ المحاسبي على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة لكونه أحد أدوات الإدارة للتلاعب بالأرباح من خلال تكوين الاحتياطيات السرية/ المستترة.
٩. رغم العديد من الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي إلا أن هناك إجماع حول دور التحفظ المحاسبي كآلية لمواجهة عدم تماثل المعلومات والمشاكل الخاصة على الأطراف التي تتعامل معه.

**ثانياً: التوصيات:**

١. يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات لاختبار جدوى إلغاء التحفظ المحاسبي وتأثيره على جودة مخرجات التقرير المالي في البيئة المصرية.
٢. يوصي الباحث بالاتجاه لإلغاء الاعتماد على التحفظ المحاسبي كسياسة وركيزة محاسبية أساسية عند إعداد التقرير المالي.
٣. يوصي الباحث بالاتجاه للتوسع في تطبيق مفهوم القيمة العادلة لمواجهة التغيرات الحديثة في بيئة الأعمال المصرية.

**قائمة المراجع:-**

**أولاً: المراجع العربية:**

١. على يوسف، "اثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية– دراسة تطبيقية"، ٢٠١٢، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول.
٢. علام محمد حمدان، ٢٠١٢، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند أعداد التقارير المالية– دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثامن، العدد الأول.
٣. علام محمد حمدان، ٢٠١٢، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند أعداد التقارير المالية– دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثامن، العدد الأول.
٤. مدثر طه أبو الخير، ٢٠٠٨، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ص٤.
٥. عبدالرحمن عبدالفتاح محمد، ديسمبر ٢٠٠٩، "دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة– مع التطبيق على الشركات المساهمة في المسجلة ببورصة الأوراق المالية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، ص ١-٤١.
٦. مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، ٢٠١٤، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الأول.
٧. محمد سعيد جنيدى، ٢٠٠٤، "أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح– دراسة تحليلية"، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ٦٨: ٧٠.

٨. إيمان محمد سعد الدين، ٢٠١٤، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي للتقارير المالية وأثرها علي قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
٩. ياسر السيد كساب، ٢٠١١، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي– دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا ، العدد الثاني.
١٠. إبراهيم السيد عبيد، يونيو٢٠١١، "تأثير الأزمة المالية العالمية في درجة التحفظ في التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة في السوق المالية السعودية "، مجلة المحاسب، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد (٦٨)، ص ٢٦-٣٠.
١١. أمين السيد احمد لطفي، ٢٠٠٦، "نظرية المحاسبة– منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٢. عاطف محمد العوام، ٢٠١١، "دراسات فى نظرية المحاسبة"، القاهرة، مكتبة عين شمس.
١٣. محمد أبونصار، جمعة حوميدات، ٢٠١٣، "معايير المحاسبة والإدماج المالي الدولي– الجوانب النظرية والعلمية "، عمان– الأردن.
١٤. أحمد عبد المولي الصباغ، "الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة"، ورشة عمل مقدمة إلي مؤتمر: مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢.
١٥. رضا إبراهيم صالح، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثارها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية– دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٠، العدد الثاني، ص ٤٢٧– ٤٥٦.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ahmed , A . and S . Duellman , 2013 , " Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism" , Journal of Accounting Research , Vol. 51, No. 1.
2. Artiach, T., and P. Clarkson. 2013. Conservatism, disclosure and cost of equity capital, Australian Journal of Management, Available at: http://ssrn.com/abstract-1673516
3. Ball, R., Kothari, S.P., and A.Robin. (2000), "The Effect of International institutional factors on properties of Accounting Earnings; Journal of accounting and Economics, 29,:1-51
4. Basu, S, 1997, "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, P. 4.

5. Beaver, W. and S. Ryan. 2000. Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity,Journal of Accounting Research, 38: 127-148.
6. Chan, A. and W. Hsu. 2013. Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan, The International Journal of Accounting, 48: 390-413.
7. Chuny , H and G. Wynn , 2008 , "Managerial Legal Liability converge and earning conservatism" , Journal of Accounting and Economics , Vol. 46
8. FASB. Financial Accounting Standard Board (2006), Preliminary Views, Conceptual Framework for Financial Reporting: Objectives of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision Useful Financial Reporting Information", FASB, July.
9. Francis, B., I. Hassan and W. Wu. 2013. The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis, Accounting,Horizons, 27(2): 319-345.
10. International Accounting Standards Board (IASB), (1989). ”Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statement.” IASCF, PP.1-110.
11. Ismail, T. and R. Elbolok. 2011. Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt? Research Journal of Finance and Accounting, 2(12): 7-21.
12. Khan, M. and R. Watts. 2009. Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism, Journal of Accounting and Economics, 48: 132-150.
13. Staubus, G., (1985) “An Induced Theory Of Accounting Measurement”, The Accounting Review, ( January), 53-75.
14. Sterling R.R., (1970). “The Theory of the Measurement of Enterprise Income.” Lawrence, KS: University of Kansas Press.
15. Wang,R.,O.Hogartaig and T.Zijl,2008, Measures of ACCounting conservatism;A construct validity perspective, http;//ssrn.com,p9.